مسار ليبيا المستقبلي وبناء الدولة

أ. سعايا السيد السعيطي(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) **أ.د. صبحي قنصوة**(***) **د. جيهان عبدالسلام**(****)

- **مُلخص:**

تحدث الحروب الأهلية في أغلب الأحيان في الدول التي تفتقر إلى الموارد الضرورية من أجل الحفاظ على مؤسسات الحكومة الأساسية وتأمين الخدمات العامة. ومع ذلك بالمقارنة مع الكثير من البلدان الأخرى التي ضربتها الحروب. أما غنية بمواردها الاقتصادية من نصيب الفرد من الدخل فجعلت هذا البلد يبدو مرشحا المستويات المرتفعة نسبيا إلى حدا كبيرا وأن يعود مسارالعملية الانتقالية سهلة ما بعد الصراع، وكان من المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تسهيل عملية بناء الدولة . وكان من المتوق الاقتصادي بسرعة انتقالية مستقرة إلى السلم ويخفف من العبء المالي على الجهات المانحة الدولية·

إن تراجع انتاج النفط من جديد إلى مستويات متدنية من منشآت إنتاج النفط، ما يدل على مدى ضعف الاقتصاد في الحقيقة· ففي الوقت عينه. ومن جهة موارد الطاقة في ليبيا نعمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واقتصاد النفط وتسببت ثروة ليبيا النفطية بمشاكل – البعض منها غير متوقع، إن كان النفط يخف والبعض الآخر يمكن التنبؤ به. فعلى الجهات الفاعلة الدولية التأثير على السياسات الليبية وأيضا الخارجية، ان النفوذ الأساسي يتمثل في المساعدات الدولية بطبيعة الحال في حالة ما بعد الصراع بالمساعدة الخارجية، في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، حجبت ثروة ليبيا النسبية عن المؤسسات الاقتصادية والإدارة العامة الليبية وضعفها. وعلى المدى الطويل، قد يصبح في وجه الاستقرار وبالأخص الجهود المبذولة لاعتماد ليبيا على الهيدروكربونات تحديا لتحقيق الديموقراطية، وذلك في حال عدم تحسين الشروط

(*) باحثة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

(****) مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

للشركات الخاصة وعدم تنويع الاقتصادفي ظل الظروف السائدة، ستكون معركة السياسات الاقتصادية بمعظمها تهدف إلى دعم السلطة مع الحكومة الليبية لشراء الوقت والولاء وانتعاش إنتاج النفط في ليبيا.

- **Abstract**:

Civil wars often occur in countries that lack the necessary resources to maintain basic government institutions and provide public services. However compared to many other countries that have been hit by wars. As for its rich economic resources in terms of per capita income, it made this country appear to be a candidate for relatively high levels to a large extent. It was longing for a stable economic transition to peace and to ease the financial burden on international donors.

The decline in oil production again to low levels from oil production facilities, which indicates the weakness of the economy in fact.

At the same time, In terms of Libya's energy resources, it is a boon for economic stability and the oil economy, and Libya's oil wealth has caused problems – some of them unexpected, if the oil is fading, and others that are predictable. International actors influence Libyan politics as well as foreign policy, the primary influence being international aid, of course in a post-conflict situation with foreign assistance, in Libya. In addition, Libya's relative wealth is eclipsed by the country's economic institutions and public administration and its weakness. Loyalty and the recovery of oil production in Libya

- **مقدمة:**

يهدف البحث الرؤية المستقبلة وبناء ليبيا والوصف لما يحدث مع أن الوضع الأمني في ليبيا يسوء يوماً بعد يوم. وتكافح الحكومة المركزية علي مبادرات الإدماج الجديدة، للسيطرة على الجماعات المسلحة العديدة في البلاد، والتي يتجاوز حجمها وقوة نيرانها إلى حد كبير حجم وقوة نيران الجيش والشرطة النظاميين. وقد أنشأت الحكومة وهذه الجماعات، على حدّ سواء، العديد من الكيانات الأمنية الهجينة – أكبرها اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا – والتي تتسم بالحدود الغامضة والملتبسة للسلطة، وضعف الولاء للمركز، والنزوع نحو الاقتتال. ولكي تحقّق السلام الدائم وترسّخ عملية التحوّل الديمقراطي، على الحكومة الليبية، وبدعم دولي، بناء قطاع أمني شامل ومسؤول.فهناك حكومة مركزية ضعيفة تكافح لفرض سلطتها، وشهدت المنطقة الشرقية المضطربة دوامة من العنف المتفاقم. وتتيح الحدود التي يسهل اختراقها وتعاني من ضعف الحراسة إمكانية تنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع وانتقال المسلحين عبر أفريقيا والشرق الأوسط. والقائمة تطول وتطول[1].

إضافة إلى كل ذلك، تعاني ليبيا من اضطراب أمني. وعادة ما يعزى ذلك إلى قوة واستقلالية الجماعات الثورية المسلحة في البلاد (تعرف في اللغة المحلية، اعتماداً على حجمها، بـ"الكتائب"، و"الألوية" و"السرايا") والضعف المقابل للجيش الرسمي والشرطة النظامية. بيد أن هذا التفسير يتجاهل حقيقة أن المشاكل المتعلقة بقطاع الأمن في ليبيا سياسية في الأساس ويجب أن تتم معالجتها من خلال مسار موازٍ من الحوار الوطني والشمولية، بدلاً من أن تحاول الحكومة المركزية احتكار استخدام القوة بسرعة.

تحتاج الحكومة الليبية إلى بناء قطاع أمني مسؤول وشامل. وسيحدّد المسار الذي تختاره، إلى حدّ كبير، ما إذا كان مستقبلها السياسي سيتجه نحو التشرذم والفتنة، والاستبداد العسكري والحكم السلطوي، أو نحو توازن سليم بين المدنيين والعسكريين

(1) Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C. Revolution empirics: predicting the Arab Spring. Empirical Economics 2016.p.87

يسهّل عملية التحوّل الديمقراطي. ويجب أن تتحمّل الحكومة الليبية الجزء الأكبر من عبء بناء قطاع أمني قوي، ولكن لايزال هناك الكثير مما يمكن أن يفعله أصدقاء ليبيا الدوليون، سواء الولايات المتحدة أو أوروبا أو بلدان العالم العربي، لدعم جهودها[1].

اولا: توفير الدعم لعملية مصالحة تعزيز قوات الأمن القومي في ليبيا

ثانيا: مساعدة ليبيا على تعزيز أمن الحدود

ثالثا: مساعدة ليبيا على تعزيز إدارتها العامة

رابعا: المستقبل السياسي المتوقع

اولا: توفير الدعم لعملية مصالحة تعزيز قوات الأمن القومي في ليبيا

يعاني جهاز الأمن الليبي من حالة من الفوضى. وقد حاولت الحكومة المركزية بعد الثورة، من دون نجاح يذكرو إظهار درجة من السيطرة على العديد من الجماعات الثورية المسلحة في البلاد وتنظيمها. ونتيجة لهذا الجهد المتردّد، شُكِّلَت كيانات أمنية جديدة وهجينة تميّزت بوجود مجموعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، والحدود الملتبسة للسلطة، وضعف الولاء للحكومة المركزية. ومما يعقّد فعالية واستدامة هذا التنظيم الأمني الهجين التسلسل القيادي، والخصومات والمنافسات الشخصية، والمهمات الفائضة عن الحاجة، والتنافس البيروقراطي على الموارد[2].

جرى دمج الغالبية العظمى من الجماعات المسلحة في ائتلافين هما اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا (التي أُسِّسَت كقوة درك انتقالية)، واللذان يحصلان على رواتبهما من وزارة الداخلية ورئيس هيئة الأركان ويخضعان إلى سلطتهما على التوالي. كما أصبحت قلّة لابأس بها من الجماعات جزءاً من جهاز الأمن الوقائي، وهو قوة لمكافحة

(1) Coughlin, Con, "Al Qaeda in the Age of Obama," Wall Street Journal, December 7, 2012. p54

(2) Bowen, W. Q. Libya and nuclear proliferation: stepping back from the brink. Routledge. . (2017).P56

التجسّس تخضع إلى رئيس الأركان، أو حرس الحدود (بما في ذلك منظمة شقيقة مسؤولة عن حراسة المنشآت الحيوية.

من الناحية النظرية، يفترض بهذه الوحدات، وخاصة اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا، أن تزيد عديد الجيش النظامي والشرطة. لكن الواقع يشير إلى أنها تعمل بدرجة عالية من الاستقلالية. ويسعى بعضها إلى تحقيق أجندات إيديولوجية وسياسية، في حين يتبنّى البعض الآخر وجهات نظر محلية وفردية وجرمية في بعض الأحيان. كانت هذه الديناميكية أكثر وضوحاً أثناء حصار الوزارات الحكومية من جانب عناصر من اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا في أيار/مايو 2013 لأن هذا الحدث تضمّن، وعلى نحو غير عادي، مشاركة عدد من مختلف الكيانات الأمنية والكتائب المحلية التي تعاونت لتحقيق هدف سياسي مشترك. طالبوا في البداية بإقرار ما يسمى قانون العزل السياسي[(1)].

أخذت وزارة الداخلية على عاتقها تنفيذ خطة لفحص أعضاء اللجان الأمنية العليا ونقلهم إلى قوات الشرطة. وكان من المفترض أن يكون قد تمّ حلّ اللجان الأمنية العليا الآن، لكن التقدّم كان متفاوتاً تبعاً لمكان تواجدها. ففي طرابلس، على سبيل المثال، عارضت بعض فروع اللجان الأمنية العليا عملية الدمج، في حين واصلت فروع أخرى الاشتباك مع رجال الشرطة والجماعات المسلحة الأخرى من منطقة الجبال الغربية. ولذا يمكن أن يُعزى الكثير من الصعوبات التي يوجهها البرنامج الانتقالي إلى عدم قدرة مرتبات الشرطة على المنافسة، وانعدام الثقة الدائم في وزارة الداخلية، والاختلافات الظاهرة على مستقبل برامج اللجان الأمنية العليا في مجال الاستخبارات ومكافحة المخدرات والسجون، وعدم وجود عملية مثلت هيئة شؤون المحاربين إنجازاً واعداً على صعيد الدمج، وكانت الهيئة تهدف إلى تسجيل وقياس نوايا وطموحات مقاتلي الكتائب. لم تحظَ الهيئة سوى بقدر محدود من التعاون، ولاسيما من المجموعات الموجودة في مصراته وطرابلس ومن وزارتَي الداخلية والدفاع.

(1) William DanversBuilding a New Foundation for Stability in Libya, Centre for American Progress, USA. , (2016).87

مؤخّراً، تصوّر مكتب رئيس الوزراء علي زيدان الحرس الوطني على أنه وسيلة لإخضاع أفراد قوة درع ليبيا إلى مزيد من سيطرة الدولة الواضحة. تم تصوّر الحرس الوطني كقوة قوامها 35 ألفاً من المتطوعين، تأخذ على عاتقها القيام بعدد من مهام الشرطة الداخلية. وقد شُكِّلَت القوة لتكون مشروعاً مدّته سنتان ينطوي على نقل المجندين الراغبين إلى القوات المسلحة النظامية مع توفير فرص عمل لمَن لا يرغبون. وفي نهاية فترة السنتين، يعود ما تبقى من الحرس الوطني ليصبح قوة احتياطية. لكن يبدو أن أفراد الجماعات المسلحة الذين يرغبون في الحصول على وظائف أمنية، يفضّلون انتظار الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن على الانضمام إلى كيان ثالث غامض كالحرس الوطني. ولأن خطة الحرس الوطني لا تتناول صراحة هذه الشواغل السياسية، فإنها تبدو وكأنها وضعت من دون إجراء مشاورات واسعة، فقد عارض البرلمان الليبي المنتخب والمؤتمر الوطني العام الخطة مراراً وتكراراً أو شكّكا فيها[1].

يعود امتلاك الجماعات المسلحة قدراً كبيراً من السلطة والضعف الشديد الذي يعاني منه قطاع الأمن في جزء منه، إلى الحالة المزرية لقوات الأمن النظامية. فالقوات المسلحة الليبية لاتزال التي عانت من الإهمال في فترة حكم القذافي، الذي كان يخشى من قدرتها على تدبير الانقلابات، سيئة التجهيز والتدريب، وتعاني من التضخّم وقلة الكفاءة في الرتب العليا. في بعض أنحاء البلاد، لا يسيطر الجيش على منشآته الخاصة، ولايوجد تنسيق داخلي يذكر بين الكتائب المكوّنة له، كما أن الجهود المحلية لتجنيد القوات وتدريبها غير مكتملة وغير متناسقة. إضافة إلى ذلك، فإن علاقات القوات المسلحة مع قوات درع ليبيا والقوات شبه العسكرية الأخرى عدائية في كثير من الأحيان. وتعمل قوة الشرطة على نحو أفضل قليلاً، إلا أنها غير مجهزة للتعامل مع مهام حفظ الأمن الأكثر صعوبة وخطراً (مثل جهود مكافحة المخدرات[2].

(1)RahmanAminur and Michele Di MaioThe Private Sector amid Conflict: The Case of Libya, World Bank: Washington. , (2020).p63

(2)Kathiri, Mohammed El- State-Building Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute. (2012).p72

استحوذت القوات المسلحة وقوات الشرطة على مكانة ثانوية، مقارنةً بقوة درع ليبيا واللجان الأمنية العليا والعديد من القوات شبه العسكرية الأخرى، وهو ما يمثل انعكاساً وتجسيداً ساخراً لطريقة التنظيم التي كانت قائمة في السنوات الأخيرة من حكم القذافي. فقد تنازلت قوات الجيش والشرطة آنذاك عن المهام التنفيذية، على التوالي، للكتائب الأمنية التي كان يقودها أبناء القذافي وجهاز الأمن الداخلي المسؤول أمام مكتب القذافي مباشرة.

وفي ماعدا الشبكة المربكة من هياكل القوة، تعاني المؤسسة الأمنية في ليبيا من أوجه عجز إداري وخيم. ففي ظل الحكم السابق، لم تكن وزارة الدفاع ومكتب رئيس الأركان يمتلكان قاعدة مؤسّسية واختصاصات للتوظيف والتعيين. وبسبب عدم وجود مثل هذا الإطار، يعتمد عمل هذه المؤسسات الآن اعتماداً كبيراً على السياسة الشخصية والصفقات السرية مع الجماعات المسلحة المختلفة. ولايوجد نظام لترشيد التوريدات، وتطوير القوات وتدريبها ونشرها.

وبسبب غياب توجّه استراتيجي وشفافية واضحة في تخصيص الموارد، أصبح الثوار في البلاد يشتبهون في أن قطاع الدفاع ووزارة الداخلية – إن لم يكن فروع أخرى من الحكومة مثل وزارة العدل – يعملون على استمرار مصالح من خدموا نظام القذافي. ويعتقد قادة الكتائب الثورية الذين يرغبون في بلورة مستقبل قطاعات الدفاع أو الشرطة أو الاستخبارات بأن الصفوف العليا في الجيش لا يتركون لهم مجالاً لتولّي مناصب ذات تأثير. فهم لا يرغبون في التخلّي عن نفوذهم، بينما لم يتم بعد إما تعريف العمليات والمؤسّسات السياسية الرئيسة في البلاد بشكل واضح (الدستور والبرلمان) أو أنها مختلّة ومتأخرة أو مشلولة بسبب حالة الجمود. من جانبهم، قاوم كبار ضباط الجيش عملية دمج الثوار، الذين يُعَدّون إما مسيّسين بشكل مفرط أو إسلاميين أو رعاعاً غير منضبطين[1].

(1) Busoud, Aref, and DejanŽivković,)2016.p54

وإزاء هذه الخلفية، يحاول المجتمع الدولي تدريب الجنود الليبيين. وقد وقّعت دول عدة من منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) اتفاقيات لتدريب قوة عسكرية جديدة ذات "حنكة وطنية" قوامها حوالى 19500 عنصر. التزمت الولايات المتحدة بتدريب ما بين 5 و8 آلاف جندي ليبي تحت إشراف "قيادة أفريقيا" التابعة للبنتاغون. ومع ذلك، لايزال ثمة مخاوف جدّية داخل الحكومة الأميركية حول الأدوار المحدّدة لمثل هذه القوة، والإشراف عليها وصلاحيات قيادتها، وعلاقتها مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وربما الأهم من ذلك، درجة الدعم والتأييد التي ستحظى بها من الجماعات المسلحة والفصائل السياسية في ليبيا. إضافة إلى ذلك، ربما تدرّب الولايات المتحدة أيضاً وحدتَين بحجم سرية من القوات الخاصة الليبية.كل هذا يشير إلى قطاع أمن ليبي يتّسم بالفوضى وفي حاجة ماسة إلى الإصلاح، إذا ما أُريدَ للدولة أن تستقرّ، ولعملية الانتقال الديمقراطي أن تترسّخ[1].

ينبغي على الحكومة الليبية، إذا ما أرادت أن تمضي قدماً، أن تعمل على تدريب المؤسّسات الأمنية للدولة وتجهيزها وإصلاحها، والتغلّب على الشعور بارتباطها بالنظام السابق. ويجب أن تسرّح وتنزع سلاح العناصر التي لا يمكن دمجها في كيان موحّد، من دون التسبّب في حدوث استقطاب في قطاع الأمن مفكّك الأوصال بالفعل. ولكي تحقّق ليبيا سلاماً دائماً، يجب أن يتحرّك هذان المساران بصورة منسّقة ومتناغمة بدلاً من العمل واحدهما ضدّ الآخر بطريقة الفوز على حساب الآخرين .

حتى الآن، اتّبع المجتمع الدولي في ليبيا بعد الثورة فلسفة السماح لليبيين بقيادة مستقبل بلدهم وبلورته، ولم يمدّ لهم يد المساعدة إلا عندما طلبت منه ذلك السلطة السياسية المُعترَف بها. لهذا السبب، ينبغي على الحكومة الليبية أن تكون في المقدمة. وفي الوقت نفسه، يزداد عدد الهيئات الدولية والوطنية التي تقترح دعم إصلاح قطاع الأمن الليبي، لكن لم يجرِ إلى الآن الانتهاء من البتّ في بعض مهام التفويض والدعم

(1) “E-Government in Libya”, Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,p74

الخاصة بها. ولذا فإن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى هو اتباع مقاربة منسّقة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في بناء قطاع الأمن في ليبيا(1).

المطالبة ببرنامج للحوار وطني يحدد أهدافاً محدّدة بوضوح ترتبط بتوحيد قطاع الدفاع والأمن .يجب أن يفضي هذا البرنامج، الذي تشتدّ الحاجة إليه، إلى اتفاق بشأن الالتزام بإصلاح الجيش الليبي وتوحيده، فضلاً عن قطاعَي وزارة الداخلية والاستخبارات. وينبغي أن يشمل مراجعة شفافة ومفتوحة لسجلات الخدمة الخاصة بمَن خدموا نظام القذافي خلال ثورة العام 2011، وإن أمكن، تحديد "خارطة طريق" واضحة لحلّ التشكيلات المسلحة المؤقتة. ويمكن الرجوع إلى البلدان التي تمتلك خبرات مماثلة، مثل جنوب أفريقيا – والهيئات الدولية مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – للحصول على المشورة والدعم.

إنجاز هيئة للدفاع وتعمل علي هيكلية للأمن القومي مع التركيز خصوصاً على تشكيل هيئة شبيهة بمجلس الأمن القومي الأميركي من شأنها تنسيق الجهود المختلفة .هذه الوثيقة التأسيسية ضرورية لتحديد السلطات وحدود المسؤولية بين الوزارات والقطاع الأمني. ففي الوقت الحالي، تسعى الوزارات والمؤسّسات الأمنية إلى إنجاز البرامج الخاصة بها في مجالات تطوير القوة والتدريب والتوريد ودمج الجماعات المسلحة. وحتى داخل الوزارة الواحدة، ثمّة منافسة وتداخل بين مختلف الإدارات. ومن شأن هيئة مماثلة لمجلس الأمن القومي الأميركي، تشمل التخطيط والاتصال ووظائف التنسيق، أن تفعل الكثير لتدارك هذا الخلل(2).

بناء وتحديث الوظائف الغامضة وسلطة القيادة التي تمتلكها وزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريون .فلايزال هناك قدر كبير من الخلط بشأن

(1) Busoud, Aref, and DejanŽivković, (2016). “E-Government in Libya”, Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,p65

(2) Capasso, Matteo, JędrzejCzerep, Andrea Dessì, Gabriella Sanchez, 2020. Libya Country Report, 2020,p.98

السلطات والصلاحيات التي يمتلكها أي من هذه الكيانات. ويجب أن يتم إصدار تشريعات واضحة بشأن هذه الفروق .

تفكيك جهاز الأمن الوقائي والعناصر الرافضة من اللجان الأمنية العليا ونقل وظائفهم إلى الشرطة وأجهزة الاستخبارات .جهاز الأمن الوقائي هو من بقايا حقبة الثورة ويكرّر الوظائف التي ينبغي أن تؤدّيها في العادة أجهزة الشرطة والاستخبارات. ينبغي تفكيك الجهاز ونقل أعضاء مختارين منه إلى قوات الشرطة والاستخبارات بعد إجراء فحص شامل لهم. وبالمثل، فإن اللجان الأمنية العليا لم تَعُد مجديةً وينبغي تفكيكها[1].

عمل هيئة لشؤون المحاربين وتمويلها في إطار هيئة جديدة شاملة سياسياً تدعم جهود إصلاح القطاع الأمني ببيانات دقيقة .مثّلت هيئة شؤون المحاربين الجهد الأكثر قوة في عملية جمع البيانات التي بدأت في ليبيا بعد الثورة. الأهم من ذلك هو أن المعلومات التي تمّ جمعها حول نوايا مقاتلي الكتائب يمكن تقاسمها مع الزعماء الليبيين والشركاء الدوليين للاسترشاد بها ودعم عملية صنع السياسات. وثمة حاجة ماسة إلى هيئة شؤون محاربين جديدة أو متجدّدة، وينبغي أن تكون مرتبطة بشكل واضح بقيد الرواتب واستلام الراتب للمساعدة في الحيلولة دون انسحاب الكتائب منها، كما فعلت في الماضي.

معظم الليبيين الذين يخدمون في ألوية غير نظامية اليوم إما لا يرغبون في شغل وظائف في الجيش أو في السياسة، وإما يفتقرون إلى الانضباط لشغلها. ومن المرجّح أن تتغيّر تطلّعاتهم ونواياهم مع مرور الوقت. ولأيمكن النظر في اتخاذ تدابير أكثر تحديداً مثل برامج التدريب المهني إلا من خلال القيام ببحوث منتظمة وشاملة في هذا المجال، وفي نهاية المطاف، ينبغي دعم هذه البرامج[2].

(1) Christopher Fermor,)2012/13(. NATO’s decision to intervene in Libya Realist principles or humanitarian norms? Journal of Politics & International Studies, 8, Winter.2011:p545

(2) Christopher S. Chivvis et al. Libya's Post-Gaddafi Transition: The Nation-Building Challenge. Santa Monica, CA: Rand, (2012). p. 15

عمل خطة للتقاعد بهدف تقليص الرتب العسكرية المتضخّمة تدريجياً، مع التركيز على تطوير رتب الضباط الأعوان (ملازم ثاني وملازم أول ونقيب) وضباط الصف .فهناك الكثير من الألوية والعقداء وعدد غير كافٍ من النقباء والملازمين وضباط الصف في القوات المسلحة الليبية. وينبغي أن يجري التركيز على تحرير عملية منح المساكن لأصحاب الرتب العليا لتسهيل الترقيات في صفوف القوات واستمالة كبار القادة من الجماعات الثورية.

وعمل علي تطهير القوات المسلحة من الضباط المتمرسين في العهد السابق تمثّل في هيئة النزاهة العسكرية وإصلاح الجيش الليبي التي يرأسها مكتب رئيس الأركان عملية شديدة وشاملة لتخليص القوات المسلحة الليبية من الضباط المشتبه في دعمهم الجهود العسكرية لنظام القذافي خلال صراع العام 2011. فهي تبعد بشكل فعّال الضباط فوق رتبة عقيد، وبذلك فهي تحرم الجيش من الخبرات التي هو في أشد الحاجة إليها. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يترتّب على عملية التطهير عدد من الآثار الاجتماعية غير المنظورة. فكبار ضباط الجيش يتحدّرون من القبائل البارزة، ويمكن أن يؤدّي تأثير فصلهم إلى زعزعة استقرار البلاد. لذا ينبغي معالجة المخاوف السياسية التي أدّت إلى تشكيل الهيئة في إطار حوار وطني[1].

هيكلة وإصلاح إدارة الرواتب في قطاع الدفاع وإعادة تنظيمها .دُفِعَت رواتب أفراد الكتائب عموماً بشيكات جرى تحريرها بأسماء قادة مجموعاتهم. حتى الآن، يشكو العديد من المقاتلين من تأخّر الدفعات، في حين سجّل آخرون أسماءهم مرّتين أو ثلاث مرات في كيانات أمنية أخرى. ولذا لا يمكن التأكد بدقّة من الحجم الحقيقي لمهمة الدمج أو التسريح التي تنتظر قطاع الدفاع حتى يتم تنفيذ عملية إصلاح الرواتب

(1) Bassiouni, M. C. (Ed.. Libya: From Repression to Revolution: A Record of Armed Conflict and International Law Violations, 2011-2013. MartinusNijhoff Publisher(2013)/P97

رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة لتضاهي أو تزيد عن رواتب عناصر اللجان الأمنية العليا، ودرع ليبيا .تُعَدّ هذه الخطوة حاسمة لجذب الشبان الذين يعملون حالياً في الجماعات الثورية المسلحة. وفي حالة اللجان الأمنية العليا، فإن رواتب عناصرها تعادل ضعف الرواتب التي تدفع للشرطة العادية. وإلى أن تُحَلّ مشكلة الرواتب، ستبقى جهود وزارة الداخلية لتفكيك اللجان الأمنية العليا محبطة وفي وضع حرج. وبالمثل، فإن جدول أجور الجيش الليبي يتضاءل بالمقارنة مع جدول أجور قوة درع ليبيا، الأمر الذي يجعل من الصعب اجتذاب مجنّدين من ذوي النوعية الجيدة[1].

عمل برنامج للحرس الوطني .في ظل الظروف الراهنة، يمثّل الحرس الوطني الخيار الأكثر جدوى لجلب الجماعات الثورية المسلحة تدريجياً إلى مؤسّسات الدفاع الرسمية، ولكن يجب أن يكون ذلك مصحوباً بحوار وطني واسع النطاق وجهود لبناء جيش نظامي[2].

تحديد دور الحرس الوطني وحدود سلطته، وتنويع عمليات التجنيد فيه، وإنهاء التعارض بين مسؤولياته ومسؤوليات الجيش النظامى. لم تُحدَّد قط مهمة الحرس الوطني وسلسلة قيادته وتكوينه بصورة كاملة، الأمر الذي يجعله مصدراً للجدل السياسي الساخن. فقد توخّت الصيغ المختلفة للخطة الخاصة بالحرس الوطني أن يقوم بأدوار مختلفة من عمليات حراسة المنشآت الاستراتيجية إلى تولّي مسؤوليات أوسع تشبه مسؤوليات الدرك بشأن السيطرة على الحدود وضبط الأمن الداخلي. ونصّت أحدث خطة على أن يكون الحرس الوطني مسؤولاً أمام مكتب رئيس الوزراء، في حين يرغب الثوار في أن يكون تحت سيطرة المؤتمر الوطني العام خلال الفترة الانتقالية، ومن ثم تحت إشراف وزارة الدفاع. وبهدف استقطاب دعم الثوار، يجب توضيح هذه

(1) Vandewalle, D.. A history of modern Libya. Cambridge University Press Yarmolinsky, . 2012.P.98

(2) El-Katiri, M., (2012). State-building challenges in a post-revolution Libya, Carlisle Barracks: Army War College Strategic Studies Institute. (2012).p85

المسائل، مع إيلاء اهتمام خاص للإشراف المدني من جانب المؤتمر الوطني العام. ولكي يتحقق النجاح في توحيد قطاع الأمن مفكّك الأوصال، يجب تنويع احتياجات التجنيد لضمان أن يكون الحرس الوطني مؤلّفاً من ضباط محترفين من الجيش ومقاتلين ثوريين على حدّ سواء، بصرف النظر عن خلفيّاتهم العسكرية الرسمية.

رسم خريطة طريق لقطاع الأمن جنباً إلى جنب مع إقرار قانون لتشكيل الحرس الوطني من شأنه انتزاع الدعم من اللجان الأمنية العليا والجيش النظامي ودرع ليبيا. يقترح بعض قادة قوة درع ليبيا بدائلهم الخاصة للحرس الوطني، وأثناء كتابة هذا التقرير، رفض المؤتمر الوطني العام مشروع قانون لتنظيم القوة. ويعارض الخطة أيضاً ضباط الجيش النظامي، بما في ذلك القائم الحالي بأعمال رئيس هيئة الأركان، الذي يعتبره منافساً للجيش. ويخشى الكثيرون من أن يكون الحرس الوطني مجرّد وسيلة لتجنّب معالجة المسألة الأكثر إلحاحاً المتمثّلة بإصلاح الجيش وتقليص الرتب العليا المتضخّمة فيه، وتطبيق قانون العزل السياسي على القوات المسلحة، والتحقيق بنزاهة سجلات مَن خدموا في الجيش أثناء صراع العام 2011.

لا يمكن التصدّي لهذه الشواغل إلا في سياق خريطة طريق تظهر بوضوح كيف يرتبط تشكيل الحرس الوطني ومصيره النهائي بالقضايا الأوسع لإصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية، ربما في سياق حوار وطني. ولكي يتم ضمان الحصول على الدعم والتأييد، يجب توضيح أدوار ومسؤوليات الحرس الوطني جنباً إلى جنب مع أدوار ومسؤوليات الشرطة وحرس الحدود والجيش النظامي لتجنب خلق "جيش موازٍ."

بناء نشاط استشاري في وزارة الدفاع. يمكن للولايات المتحدة على وجه الخصوص بذل المزيد من الجهد لوضع مستشارين في وزارة الدفاع الليبية ومكتب رئيس الأركان، يمكنهم أن يرشدوا طاقم الموظفين الليبيين ويتشاوروا معهم. وتشمل المجالات ذات الأولوية مهام التوظيف الرئيسة التي كانت مهملة إلى حدّ كبير من جانب القذافي، مثل الميزانية والتخطيط والتجنيد(1).

(1) EUMusanada for Libya Program Documents, (2020).p21

أما الوسيلة الممكنة لتحقيق هذا الهدف فهي "مبادرة إصلاح مؤسسة الدفاع"، وهي برنامج تابع لوزارة الدفاع الأميركية مصمم لمساعدة البلدان الشريكة في بناء مؤسّسات دفاعية مسؤولة وشفافة. وكان برنامج ناشئ في إطار هذه المبادرة ينشط في ليبيا، ولكن أُجِّل بعد هجوم أيلول/سبتمبر 2011 على البعثة الدبلوماسية الأميركية في مدينة بنغازي بشرق ليبيا. يجب إعادة تشغيل البرنامج وتعزيزه من خلال برنامج مستشاري وزارة الدفاع، وهو مبادرة منفصلة طُبِّقَت في العراق وأفغانستان[1].

بذل الجهد في تدريب الجيش الليبي، ولكن مع الإصرار على إجراء فحص دقيق للمجنّدين، والتدريب على حقوق الإنسان وإيجاد مسارات موازية للإصلاح المؤسّسي وتسريح الجماعات المسلحة والحوار السياسي .نظراً إلى ندرة الضباط من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة وضباط الصف في القوات المسلحة الليبية، سوف تضطر الولايات المتحدة، كجزء من جهودها في مجال التدريب، إلى إعطاء الأولوية لتحديد الأفراد ممَّن يتمتّعون بالموهبة وإمكانات القيادة كي يخضعوا إلى عمليات تدريب سريع للضباط؛ وبحكم الضرورة، ينبغي أن يُستمَدَّ بعض هؤلاء الأفراد من الجماعات الثورية المسلحة. وستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى الإصرار على وجود حدود واضحة لآليات القيادة والرقابة المدنية لضمان ألا يسيطر فصيل سياسي أو فرد معيّن على القوة.

عمل علي كتائب مختلطة تماماً تتمتّع بروح وطنية للعمل الجماعي .يعاني الجيش النظامي وقوة درع ليبيا واللجان الأمنية العليا وحرس الحدود جميعاً من عدم وجود أعداد كافية من القوات المختلطة. إذ يتم تزويد الكثير من كتائب الجيش بشباب من منطقة واحدة بعينها، الأمر الذي يقلّل من جاذبية الجيش باعتباره قوة وطنية شاملة حقاً. ففي قوة درع ليبيا، أدّت عمليات تجنيد كتائب بأكملها بدلاً من تجنيد الأفراد إلى تعزيز الانقسام الداخلي والمنافسة وعرقلة الشفافية، وأضعفت القيادة والسيطرة الداخلية.

(1) Blanchard, C. M. Libya: Transition and US policy (No. CRSRL33142.. Congressional Research Service Washington United States 2016.P.65

يجب أن تدمج خطة استراتيجية منسّقة مركزياً، يتولّى رئيس هيئة الأركان إدارتها وتوجيهها، المجنّدين والمشاركين الجدد في برامج التدريب الدولية، بهدف تلطيف الولاءات للقبيلة أو المنطقة أو الفصيل السياسي[1].

الامتناع عن منح إذن لتمركز أي قوات أو إقامة أي وجود عسكري على التراب الليبي .ينبغي أن تتم عمليات تدريب وتوجيه القوات الليبية من جانب القوات الأجنبية والمتعاقدين خارج ليبيا.

تدريب عدد الموظفين في مكتب التعاون الأمني في السفارة الأميركية .يجب أن تتم إدارة عمليات التدقيق والتنسيق الأميركية الخاصة بالتدريب من هذا المكتب لتجنّب زيادة حجم التواجد الأميركي في ليبيا. وهذه ليست مجرد مسألة حماية قوة، ولكن من الضروري تجنّب تغذية الشائعات واسعة الانتشار في البلاد، والتي تقول بأن الولايات المتحدة تسعى إلى استخدام ليبيا منصةً لعمليات مكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا[2].

دعم برامج التعليم والتدريب العسكري الدولية في ليبيا، إذ تُعَدّ هذه البرامج أداةً قيّمةً لبناء قدرات الضباط من ذوي المستوى الرفيع والمتوسط في ليبيا .وينبغي توسيع نطاق البرامج لمراعاة الحاجة إلى تدريب جيل جديد من القادة الليبيين. ويجب أن تكون الأولوية للمجالات التي أهملت لفترة طويلة في ظل حكم القذافي: التخطيط الاستراتيجي والعقيدة والعلاقات المدنية – العسكرية ومهام الموظفين الأساسية.

صحيح أن التدهور الأمني في ليبيا هائل، إلا أنه ليس أمراً لايمكن الرجوع عنه. يحتاج هذا البلد ليمضي قدماً في عملية التحوّل الديمقراطي، إلى بناء مؤسّسات أمنية شاملة وخاضعة إلى المساءلة وشفافة[3].

ويتطلّب القيام بذلك فهماً دقيقاً للجذور السياسية للمشكلات الأمنية في البلاد وخريطة طريق فعالة لتنظيم قطاع الأمن مفكّك الأوصال، وإضفاء الطابع الرسمي

(1) Global Witness, Libya. Accessible: (2019).p75

(2) Blanchard, C. M. Libya: Transition and US policy (No. CRSRL33142.. Congressional Research Service Washington United States 2016.,p98

(3) COMMON COUNTRY ANALYSIS – LIBYA. 2021,UNITED NATIONS SUPPORT MISSION IN LIBYA

عليه. وهذه مهمة يجب أن يضطلع بها الليبيون أنفسهم في نهاية المطاف، لكنها أيضاً مهمة يستطيع المجتمع الدولي أن يفعل المزيد للمساعدة في إنجازها، وينبغي عليه ذلك.يتضح فيما سبق ضرورة الدفع باتجاه إجراء مصالحة سياسية، من خلال حوار وطني واسع يشمل جميع الفصائل والمناطق الليبية، ويضع أهدافاً واضحة ومحدّدة لتوحيد القطاع الأمني. بناء هيكلية فعالة للقطاع الأمني ذات مجلس شبيه بمجلس الأمن القومي الأميركي لتنسيق مختلف الجهود الأمنية .تبسيط الوظائف الغامضة وسلطة القيادة الخاصة بوزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريين.إعادة التوازن إلى نظام موظفي الجيش، من خلال تنفيذ خطة تقاعد لتقليص كادر كبار الضباط المتضخم بشكل تدريجي، وتطوير صفوف الضباط الأعوان (ملازم ثان وملازم أول ونقيب) وضباط الصف .رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة كي تضاهي أو تتجاوز رواتب اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا. بناء الحرس الوطني بوصفه قوة شاملة من المتطوعين تدمج عناصر اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا لمدة سنتين.توضيح مهمة الحرس الوطني وحدود سلطته وتنويع عمليات التجنيد، وحلّ مسألة التعارض بين مسؤولياته ومسؤوليات الجيش النظامي.نقل معظم وظائفه للجيش وجعله قوة احتياطية بعد الفترة الانتقالية. تعزيز عمليات التدريب الأميركي والدولي للجيش وقوات الشرطة الليبية.فحص المجنّدين بعناية، والتأكيد على التدريب في مجال حقوق الإنسان، والإصرار على اتباع مسارين متوازيين للإصلاح المؤسّسي والحوار السياسي.الامتناع عن منح إذنٍ لتمركز القوات أو إقامة وجود عسكري على التراب الليبي[1].

ثانيا: مساعدة ليبيا على تعزيز أمن الحدود

الحديثة والتكنولوجيا والموظفين ذوي الخبرة، وأخيراً وليس آخراً الافتقار إلى خطة شاملة لضمان أن الحدود الشاسعة محكمة الإغلاق أمام المقاتلين ومهربي المهاجرين والبضائع والمخدرات.

(1) Gregory Alegi et al Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War, ed. Karl P. Mueller. Santa Monica, CA: Rand. ., (2015).p37

تم عمل ورشة عمل تنفيذ الأولويات الليبية المتعلقة بأمن الحدود" ضمن جهود الأمم المتحدة لمساعدة ليبيا في إعادة بناء قطاع الأمن وإصلاحه بما يتفق مع الأولويات التي حددتها الحكومة الليبية في المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في باريس في فبراير/شباط 2013. وتهدف ورشة العمل إلى وضع الخطوط العريضة لخطة عمل تحدد الأولويات العاجلة في مجال أمن وإدارة الحدود وإيضاح مسؤولية كل هيئة في قطاع أمن الحدود ومناقشة الدعم الدولي المقدم لتنفيذ هذه الأولويات العاجلة(1).

وتضمنت التوصيات الختامية إنشاء مركز عمليات متكامل لأمن الحدود يتكون من ممثلين لحرس الحدود والشرطة والجمارك وخفر السواحل وغيرهم، وقدر أفضل من التعاون والتنسيق ومشاركة المعلومات بين الجهات الأمنية الليبية ذات الصلة بأمن الحدود والتنسيق ومشاركة المعلومات. كما أوصت ورشة العمل بدمج كتائب الثوار وغيرهم من الجماعات المحلية في النظام الليبي لأمن وإدارة الحدود إلى جانب تأهيل وحدات الحدود من خلال بناء القدرات وتحسين الهياكل الأساسية والتدريب وزيادة فعالية القوات من خلال تعزيز تنقل الدوريات على الأرض وتقوية القدرة على الاستطلاع الجوي والقدرات في مجال العمليات البحرية.وقد أكد العميد السنوسي في افتتاح ورشة العمل على الصعوبات التي تواجه الليبيين، حيث قال أن قوات حرس الحدود النظامية تعمل بطاقة قدرها 25% وتعتمد على كتائب الثوار الذين يحرسون المناطق الحدودية للقيام بالدوريات.وبينما أعرب السنوسي عن شكره للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتقديمهما الدعم من الناحية الاستشارية(2).

أشار أيضاً إلى أن أمن المنطقة عامة يعتمد على فعالية تأمين ليبيا لحدودها. وأضاف: "نحن نحتاج من الجميع أن يقفوا بجانبنا ويقدموا لنا يد المساعدة... إننا في

(1) Megerisi, Tarek, (2018). Order from Chaos: Stabilizing Libya the Local Way, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, July 2018 – ECFR/265.

(2) Kathiri, Mohammed El- State-Building Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute. (2012).p154

حاجـة لتضـافر الجهـود لأن الحفـاظ علـى الأمـن والاسـتقرار يعنـي اسـتقرار الاتحـاد الأوروبـي ومنطقـة البحـر المتوسـط".أمـا صـالح المخزوم، نائـب رئيس المؤتمر الـوطني العام فقد أكد على ترابط الأمن والتنمية نظراً لبعد الأقاليم الحدودية خاصة في الجزء الجنوبي من البلاد.كما أردف قائلاً: "يسود شعور بالإحباط بين الشباب لأن الحياة الاقتصـادية قـد توقفـت فـي تلـك المنـاطق... ويمكـن للتنميـة والمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة استيعاب الشباب والحد من التوتر. إذ سيؤدي ذلك إلى إبعادهم عن التهريب والإرهاب."وقد صرح عبد الرحمن العجيلي من مكتب دعم اتخاذ القرار بمكتب رئيس الوزراء بأن ورشة العمل تمثل فرصة. وقال: "إن التنسيق بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي"، مضيفاً بأن المشكلة اليوم تتمثل في نقص المعلومات لعدم توفر آلية لجمع المعلومات وتحليلها.

وإدراكاً من المشاركين في ورشة العمل أن لكل حدود جانبان، قدموا توصية بإعادة تفعيل اتفاقيات التعاون الثنائي مع الدول المجاورة والبدء في تنفيذها. كما ركزوا على قضايا الجنوب، داعين إلى فتح مراكز تدريب جديدة في المنطقة ورفع مستوى الوعي إزاء الأخطار المحتملة مثل الجريمة المنظمة وتحسين الظروف المعيشية فضلاً عن ضرورة وضع آليات للمصالحة الوطنية بين القبائل والنازحين[1].

يربط مشروع 'شراكة' أفراد أجهزة الشرطة العاملين في الخطوط الأمامية بمنظومة (I-24/7 شـبكة الإنتربـول العالميـة للاتصـالات الشـرطية المأمونـة)، وتحديـدا فـي المطـارات والمرافـئ وعلـى الحـدود الوطنيـة، الأمـر الـذي يتـيح لهـم تعمـيم بيانـات استخباراتية بشكل فوري والوصول إلى مجموعة قواعد بياناتنا الجنائية العالمية.ولما كان الإرهـابيون، ولا سـيما المقـاتلون الإرهـابيون الأجانـب العائـدون مـن منـاطق النـزاع، يستخدمون وثائق سفر مسروقة، فإن من الأهمية بمكان أن يتمكن أفراد أمن الحدود من الوصول مباشرة إلى قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة.

(1) Perroux, Jean-Louis Romanet,)2019(. "The deep roots of Libya's security fragmentation", Middle Eastern Studies, 55(2), pp. 200–224.

ويكفل المشروع نقل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب إلى البلدان المشاركة وتزويدها بما تحتاج إليه من معدات ومهارات. ويجري تدريب الموظفين في الخطوط الأمامية على كيفية استخدام مجمل قواعد بيانات الإنتربول الجنائية العالمية خلال التحقيقات والعمليات على الصعيد الإقليمي.دراسة حالة: عملية في أحد المرانئ الليبيةنفذت السلطات الليبية في ميناء الخمس البحري في أكتوبر 2020 عملية أبرزت الدعم العملي الذي يمكن لمشروع ‘شراكة’ تقديمه للبلدان المشاركة فيه.وهذه العملية التي قادها المكتب المركزي الوطني للإنتربول في طرابلس بالتعاون مع إدارة الجمارك وجهاز التحقيقات الجنائية وأجهزة أمنية أخرى عزّزت تبادل المعلومات ووسّعت نطاق الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة.وقدم الفريق المعني بمشروع ‘شراكة’ الدعم الميداني والتقني عن بُعد إلى المكتب المركزي الوطني في طرابلس، ووفر أجهزة نقالة أتاحت الاتصال بقواعد بيانات الإنتربول وأجهزته البيو مترية لرفع بصمات الأصابع.وأوفِد أكثر من 30 من أفراد الشرطة الليبية لإجراء ودقيقات في الأفراد وفي جوازات سفرهم؛ وأخذ بصمات الأصابع وصور الوجه من أفراد أطقم السفن المشبوهين؛ وتفتيش السفن والمركبات والشحنات. وخلال يومين، أجرى أفراد الشرطة أكثر من 400 تقصٍّ في قواعد بيانات الإنتربول واعترضوا حاويتين محملتين بمواد غير مشروعة.توفير لتحقيقات الميدانية معلومات استخباراتية استراتيجية تصدر عن البلدان المشاركة مجتمعةً. وتتمكن هذه البلدان بالتالي من معرفة أنماط عمل الشبكات الإجرامية الإرهابية وكشف التهديدات الناشئة وتعميم إنذارات مبكرة على المنطقة بأسرها.يمول الاتحاد الأوروبي مشروع الإنتربول .’South ‘Sharaka ولا يمكن بأي حال منالأحوال تفسير وجهات النظر الواردة في هذه الوثيقة على أنها تعكس الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.

ثالثا: مساعدة ليبيا على تعزيز إدارتها العامة

كانت المجتمعات والبلدان الحقاخاضعة لحكم الزعماء التقليديين، فقد كانوا بمثابة قادة سياسيين تحركهم بقوة النزعات العائلية، وفرضوا قوانين عرفية للحفاظ على النظام العام في أوساط شعوبهم وحكموا مجتمعاتهم. ويمكن بالتالي اعتبار هذه الحقبة السابقة

للمد الاستعماري حقبة طائفية، عندما كان الاقتصاد منظما على أساس العائلة .ومع مرور الوقت بدأت النزعات العائلية تتلاش ى بالتدريج خاص مع تشتت أفراد الأسرة على مناطق جغرافية متفرقة بحثا عن فرص شغل أفضل، وتبعا لذلك بنوا سلطاتهم في .معين جغرافي نطاق ثمة نقاش جار بشأن سبل دمج القيادة التقليدية في الإدارة العامة الحديثة[1].

وهناك رأي يقول بأهمية الاعتراف بالزعماء التقليديين في إطار هيكل الدولة اللامركزي ونمط الحكم الديمقراطي بصفتهم عنصرا فاعلا مهما في التنمية المستدامة، ومن املهم الاستفادة من السلطة الاجتماعية التقليدية التي يحظون بها الاستعادة سلطة الدولة وتعزيز أداء مؤسسات الدولة في المناطق المحلية .وفي الوضع الليبي نظرا لكون البنية القبلية حقيقة تاريخية في هذه المنطقة ،يمكن للدولة المركزية الاستفادة من هذا الهيكل اللامركزي لكسب دعم القبائل وباقي الفاعلين الاجتماعيين في تنفيذ السياسات العامة واستعادة النظام وسيادة القانون في المناطق النائية .يبلغ عدد سكان ليبيا ما يقارب 5.6 مليون نسمة، ويستقر معظمهم على طول ساحل البحر الأبيضالمتوسط)حوالي الثلثين في إقليم طرابلس[2]. والثلث في إقليم برقة، وحوالي 5 %في إقليم فزان(، نظرا لكون 1 %فقط من إجمالي أراضي ليبيا هي الصالحة للزراعة. وتطغى على التركيبة السكانية في ليبيا – حسب المعايير العربية – فئة الشباب، لكن وتيرة الشيخوخة سريعة .ومتوسط الأعمارمن 5سنة و24 سنة، و 8.32 %من السكان تقل أعمارهم عن 14 سنة. ورغم أن هذه النسبةمرتفعةنسبيا حسب المعايير الأوروبية، إلا انها في تراجع. نسبة السكان فوق 65 أقل من 5% فقط (فمن ناحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير في العقود الماضية: من متوسط 46-45 سنة في 1960 إلى 65.77 سنة في 2020م).

(1) RahmanAminur and Michele Di Maio, The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya, World Bank: Washington. (2020).p61

(2) Vyas-Doorgapersad, Shikha, Lukamba-Muhiya. Tshombe and Ernest PeprahAbabio, Public Administration in Africa: Performance and Challenges, Routledge. 2013:p 211

وجود حكومة مركزية قوية سيمكن من تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية متماسكة للإصلاح والتنمية، وضمان توزيع الدخل القومي والموارد (بما في ذلك النفط) على أساس الاحتياجات والأولويات الوطنية، فضال عن تعزيز الهوية الوطنية، وبالتالي التماسك الاجتماعي لتسمو على الانتماءات الإقليمية أو القبلية.

أظهرت الأزمة السياسية والمؤسسية، التي تواجهها ليبيا في السنوات الأخيرة، أن مبادئ سيادة القانون وسير الدولة القانونية قد انتهكت بشكل كامل، وأن التقسيم الواضح بين المؤسسات المدنية والعامة قد قوض بشكل خطير نزاهة ومصداقية المؤسسات. إذ أدى فشل الدولة والمؤسسات في التعامل السريعمع الأزمة السياسية ليوضع وصفت فيه ليبيا بأنها "دولة هشة في مرحلة ما بعد الصراع"

ان حجم التحديات التي تواجه ليبيا كدولة هشة كبير للغاية، لكن وفرة الموارد ساهمت نسبيا في مكافحة المشاكل وبالطبع تركيز المجتمع الدولي اهتمامه عليها ألسباب جيوسياسية أفض ى وسيفض ى إلى جلب الاستثمار. وأدى التركيز على استقرار الوضع الأمنيوالصالح السياسي في ليبيا إلى حجب حجم التحدي المتعلق ببناء المؤسسات. و علاوة على ذلك، يشكل استمرار أنشطة الدولة الريعية عقبةرئيسيةأمام تطوير نظام إداري مستقر فيليبياعلى الرغم من أن الدولة تتمتع بخدمة مدنية دائمة ومحايدة من الناحية النظرية الا أنه من الناحية العملية ينظر إليها على أنها مسيسة إلى حد ما. لذلك، يظل نزع الطابع السياسي عن الخدمة المدنية لبنة أساسية للإصلاح(1).

فهذه فرصة فريدة العادة تقييم قيم الخدمة العامة ورموزها من خلال استراتيجيةتغيير شاملة"من القاعدة نحو وزيادة على ذلك، تتطلب ليبيا تحولا ثقافيا في معايير وقيم الإدارة العامة لتطوير الهياكل والأنظمة وثقافة القيادة والموظفيناللازمين لتعزيز التغيير.

(1) Sami Zaptia, “Corruption in Libyan banking sector ‘‘threatens whole economy’’ – Audit Bureau 2016 Annual Report”, Libya Herald, 4 May 2017.P.74

كما أنها بحاجةإلى معالجةقضايا إدارة الأراض ي بشكل عاجل نظر إلى اللامركزيةُ من أجلضمان حكومةأكثر شموليةواستقراراوبناء الثقةمعالناس. لذلك كوصفة سحرية للعديد من المشاكلالاجتماعية والسياسية التي تتخبط فيها البالد. ومع ذلك، نظرا ألن استراتيجيات اللامركزية السابقة كانت ناجحة تماما، فإن صياغة هذه الاستراتيجيات تستلزم مقاربة شاملة قائمة على الأدلة ومتأصلة في التجارب المحلية .بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأزمة السياسية والمؤسسية، التي تواجهها ليبيا في السنوات الخيرة، أن مبادئ سيادة القانون وسير الدولة القانونية قد انتهكت بشكل كامل، وأن التقسيم الواضح بين المؤسسات المدنية والعامة قد قوض بشكل خطير نزاهة ومصداقية المؤسسات. إذ أدى فشل الدولة والمؤسسات في التعامل السريع مع الأزمة السياسية إلى وضع وصفت فيه ليبيا بأنها "دولة هشة في مرحلة ما بعد الصراع.

فقد لعبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دورا إيجابيا منذ بداية الانتفاضة وحتى سقوط النظام عام 2011م إذا اخدت الأمم المتحدة عدة قرارات إيجابية ونفذتها،من قبيل حماية المدنيين من آلة القذافي الحربية. بعد ذلك، وخلال الفترة الانتقالية، كان دعم الأممالمتحدة لليبيا في حده الأدنى ومقتصرا على مشروع صغير لبناء القدرات والدعم المقدم إلى اللجان الانتخابية الوطنية العليا (HNEC) خلال الانتخابات المختلفة. كان الدعم المقدم إلى ليبيا من العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين في حده الأدنى وغير فعال. فيما اختار فاعلون دوليون وإقليميون آخرون لعبور سلبي بسب بأجنداتهم الخاصة. ودعمت بعض الجهات الفاعلة الإقليمية، بإذن من بعض القوى الكبرى، أحد أو أكثر من خصوم ليبيا السياسيين بجميع الوسائل، بما في ذلك وسائل العالم والدعم السياس ي والأسلحة رغم حظر الأسلحة الذي تفرضه الأممالمتحدة على ليبيا. وأدى ذلك إلى تأجيج الحرب الأهلية وتضخيم الانقسام السياسي (Campbell,2013)، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورا إيجابيا في تحقيق الاستقرار في البلاد واصلاح نظام الإدارة العامة. ويجب أن يحدد الليبيون احتياجاتهم وأن يكونوا انتقائيين فاختيار الشركاء الدوليين على أساس الحاجة والخبرة ذات الصلة[1].

(1)." Libya Situation Report "،United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, April 29, 2020.

في الوقت الحالي، تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه ليبيا في التحديات السياسية التي عقدت تشكيل وإنشاء دولة حرة ومدنية وديمقراطية. وكان هذا هو السبب الرئيس ي للانتفاضة، وبالتالي فهي تشكل قضية وتحديا رئيسيا. وشهدت البالد فراغا سياسيا منذ سقوط نظام القذافي. وثمة حاجة ملحة لوضع نظام سياس ونظام إدارة عامة جديد تماما، بالإضافة المؤسسات وقواعد تشغيل أخرى يجب وضعها (CRIS-2012 UNU,، ولا تزال التحديات السياسية كبيرة ويمكن (Chivvis and Martini,2012) الوارد أدناه النحو على تفسيره غياب الدستور/ غياب مؤسسات ديمقراطية/التدخلات الدولية السلبية/ الحاجة إلى تقاسم السلطة واعتماد سياسات شاملة /الصراع المبكر على السلطة /الانقسام السياسي.

أثرت الحرب الأهلية في ليبيا على الاقتصاد بطريقة انخفض فيها إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته، والذي يمكن القول أنه المصدر الرئيسي للإيراداتفي ليبيا عام 2012 م مما أدى إلى خفض إنتاجها إلى لصفر تقريباعام 2012م. ونتيجة لهذه التطورات، انكمش الاقتصاد الليبي بنسبة 8.41 % في عام 2011. تمكنت الحكومة الأولى بعد سقوط نظام القذافي (حكومة الدكتور عبد الرحيم الكيب) من استئناف إنتاج النفط وبلغت مستويات الإنتاج التي كان يتم تحقيقها قبل الانتفاضة (6.1 مليون برميل في اليوم)، وتم تحقيق هذا الإنجاز خلال الاشهر الستة الأولى من حكومة الدكتور الكيب، التي كانت مسؤولة عن النمو غير المسبوق بنسبة 104 % في عام 2012. ومع ذلك لم يصل الاقتصاد إلى مستويات ما قبل الانتفاضة، كما ساعد ارتفاع أسعار النفط في جميع أنحاء العالم على زيادة عائدات الدولة إلى 70 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وتضاعفت رواتب جميع موظفي الحكومة تقريبا وزاد الإنفاق الحكومي. واستمر هذا الوضع في عام 2013 مع تولي حكومة السيد علي زيدان مهام تسيير البلاد في عام 2014، أدى هبوط أسعار النفط عامليا مصحوبا بتراجع إنتاج النفط إلى انخفاض الدخل القومي. إذ انخفض إنتاج النفط إلى 200 ألف برميل يوميا بسبب احتلال الميليشيات لحقول النفط وموانئ تصدير النفط. كما شهد إنتاج النفط انخفاضا كبيرا بسبب ميليشيا ابراهم الجضران، الذي نصب نفسه حاكما على برقة (المنطقة الجغرافية

الشرقية لليبيا) والتي تعد مصدر غالبية إنتاج النفط. واحتل بالقوة حقول وموانئ النفط في برق وأوقف إنتاج النفط فيعام 2015 وجزء من عام 2016. وتفاقم الانخفاض في إنتاج النفط بسبب تراجع أسعار النفط عامليا مما تسبب في انخفاض إجمال يالدخل القومي إلى مستوى غير مسبوق قدره 12 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وعانت البلاد من عجز سنوي كبير في الميزانية[1].

وفشلت الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك دفع رواتب سنوية قدرها 20 مليار دولار أمريكي، وتغطية مختلف النفقات التشغيلية الحكومية، ودعم المواد الغذائية الأساسية والوقود والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، توقفت مشاريع البنية التحتية والتنمية الوطنية، وتأثر بشدة القطاع الخاص الضعيف أصال بعد الحوار السياس ي للأممالمتحدة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في عام 2016 ،تم استئناف إنتاج النفط جزئيا. ومع ذلك، فقد توقف إنتاج النفط وتصديره عدة مر ات من قبل قوى حفتر المختلفة. وعلى الرغم من أن انتاج النفط حاليا يبلغ 3.1 مليون برميل يوميا إلا أن ما يقابلها من الإيرادات مجمدة ولا يستطيع البنك المركزي الوصول إليها. ولا يزال الدخل القومي أقل من المستويات المقبولة، مما تسبب في فشل الحكومات المتعاقبة في الوفاء بوعودها. واقترضت الحكومات المتعاقبة أموال من مصرف ليبيا المركزي مما أدى إلى استنزاف احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي. وإذا استمر هذا الوضع فسوف تتلاشى احتياطيات النقد الجانبي الكاملة لمصرف ليبيا المركزي بينما تستمر الحكومات في عدم الوفاء بالتزاماتها المالية. وسيعتمد مستقبل الانتعاشالاقتصادي للبالد على قدرة الحكومة على إعادة البالد إلى حالتها الطبيعية جراء اندلاع الانتفاضة الليبية والاضطرابات السياسية والأمنية التي رافقتها، عانى القطاعان الخاص والعام وفقدت العديد من وظائف القطاع الخاص، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة. وكان العديد من

(1) KarimMezran and Arturo Varvelli, eds" ،.Foreign Actors in Libya's Crisis "،Atlantic Council and ISPI Report (Milan: Italian Institute for International Political Studies, 2017.P.97

العاملين في القطاع العام والجماعات المسلحة يتقاضون رواتبهم وهم في منازلهم. ورغم جهود الحكومات المتتالية في تحفيز الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل، فإنها ظلت أقل من المستويات المقبولة، بحيث يعتمد حل معضلة البطالة بشكل كبير على استقرار البلاد واستئناف الأنشطة الاقتصادية والتنمية[1]. وذلك للأسباب الآتية: ضعف البنية التحتية /تجميد المشاريع القومية والتنمية/ سوق العملات الأجنبية الموازية/ نقص العملة المحلية /انتشار سلوكيات السعي وراء الريع وعدم كفاية آليات المساءلة.

التحديات الأمنية شهدت ليبيا، منذ سقوط القذافي، ارتفاعا في مستوى العنف وانعدام الأمن. ونتيجة للثورة وتأثيرها، انتقلت الأسلحة إلى أيدي الجماعات المسلحة التي انتشرت في جميع المناطق الرئيسية في البالد. صعب هذا الوضع تشكيل جيش وطني لدعم الانتقال الديمقراطي والاستقرارو بالإضافة إلى ذلك، ساهم المشهدالأمني والعسكري في عهد القذافي في تكريس التحديات التي واجهتها ليبيا في ظل الازمة ويمكن تلخيص التحديات الأمنية التي تتطلب اهتماما فوريا في العناصر أدناه:

عدم وجود قوات عسكرية قوية / ضعف قوات الشرطة والأمن/ الجماعات المسلحة وضعف مراقبة الأسلحة/ الإرهاب المحلي والدولي/ الهجرة غير الشرعية

التحديات الاجتماعية تواجه ليبيا، بعد الربيع العربي، عددا من التحديات الاجتماعية التي يمكن تفسيرها في الأقسام الفرعية التالية. يحتاج الليبيون، بمساعدة المنتظم الدولي والأمم المتحدة، إلى مواجهة هذه التحديات من أجل المضي قدما وتحقيق الاستقرار والعدالة والازدهار [2].

العنف الداخلي/ غياب ثقافة متشبعة بمبادئ الديمقراطية/ ضعف منظمات المجتمع المدني/ انتهاكات حقوق الإنسان/ النظام القبلي/ الاحتجاجات الإنسانية.

---

(1). Chivvis and Martini, 2014, P65

(2) MircoKeilberth and Fritz Schaap” ،A Warlord Rebuilds Benghazi in His Own Image “،Spiegel International ،September 13, 2019.P.36.

فشلت الحكومات الليبية المتعاقبة في تلبية احتياجات المواطنين المتضررين من الحرب. وتفتقر العديد من المنظمات الإنسانية الوطنية حديثة النشأة إلى الخبرة والموارد اللازمة لتلبية الاحتجاجات الإنسانية العاجلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد بذلت الوكالات الإنسانية الوطنية والأفراد كل الجهود للتخفيف من معاناة مواطنيهم وتلبية احتياجاتهم الملحة. ويقل والمنظمات الإنسانية الدولية في ليبيا أكثر من المتوقع.

رابعا: المستقبل السياسي المتوقع:

شهدت الأزمة الليبية العديد من المبادرات والجهود المهمة التي توصلت إلى مجموعة من التفاهمات والأسس التي يمكن البناء عليها للتوصل إلى تسوية سلمية، ومن أبرزها:

مؤتمر باليرمو الذي عقد يومي 12 و13 نوفمبر 2018 في إيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضًا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءها. وشدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.

مؤتمر برلين الذي انعقد في 19 يناير 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، بعد إخفاق محاولة موسكو وأنقرة تثبيت اتفاق لوقف القتال؛ ورغم أن المؤتمر انعقد على خلفية التصعيد العسكري التركي، وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، إلا أن مخرجاته مثلت نقلة في اتجاه التسوية على خلاف ما سبقه من لقاءات واجتماعات سواء دولية أو إقليمية. كما تبنى المؤتمر منظوراً يتسم بدرجة عالية من الشمولية في الاقتراب إلى التسوية السياسية إذ راعى ضرورة معالجة كل الملفات العالقة وليس الاقتصار على اتفاق سياسي بمعزل عن الواقع الميداني وتعقيداته[1].

(1) سامح راشد: مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187 (جامعة الدول العربية، صيف 2019)، ص ص 94 – 95 كميل الطويل، مسار الحل الليبي:

وبموجب مقررات مؤتمر برلين، تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر فبراير 2020، ثم تعطلت الاجتماعات بسبب عدم توقف القتال واستمرار العمليات العسكرية. كما اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكري للنزاع"، وتعهدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

إعلان القاهرة الذي جاء في أعقاب التحول الذي طرأ على موازين القوى على الأرض واستعادة قوات "الوفاق الوطني" السيطرة على مناطق غرب ليبيا، جعل مصر تبادر إلى استضافة لقاء جمع المشير خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي. وقد مثل اللقاء محطة مهمة في التنسيق والتفاهم بين الطرفين الأساسيين في شرق ليبيا (البرلمان والجيش الوطني).

وأسفر هذا اللقاء عن إصدار بيان تحت عنوان "إعلان القاهرة" يدعو إلى وقف القتال، ويرسم خارطة طريق لحل سياسي شامل لكل القوى والمكونات الليبية؛ ورغم أن مبادرة مصر تضمنت تفاصيل كاملة وإجرائية للحل السياسي، ولقيت تأييد عربي واسع وترحيب بعض القوى الخارجية خصوصاً روسيا وفرنسا، إلا أن دولاً أخرى، منها الولايات المتحدة مالت إلى إحياء مسار برلين كأساس لاستئناف التفاوض(1).

موسكو وأنقرة وسيناريو "سوتشي ليبيا"

لم يكن التدخل العسكري التركي هو المتغير الوحيد المهم في المشهد الليبي، حيث شهد الدور الروسي أيضاً بروزاً واضحاً في هذا المشهد بتواتر تقارير عدة تشير إلى دخول موسكو على خط الأزمة بشكل غير مباشر من خلال عناصر تابعة لشركة

ما الفرق بين «إعلان القاهرة» و«مخرجات برلين»؟، جريدة "الشرق الأوسط"، 13 يونيو 2020.: https://bit.ly/3fqEHmn

(1) الازمة الليبية بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية"، الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، 15 فبراير 2020. ص156.

"فاغنر" الأمنية التي تقدم خدماتها لقوات "الجيش الوطني الليبي". وتضمن أحد تقارير الأمم المتحدة معلومات تفصيلية في هذا الخصوص كما وجهت الولايات المتحدة اتهامات مباشرة إلى روسيا بإرسال طائرات مقاتلة لليبيا للغرض نفسه[1].

وبحكم الارتباط المباشر بين المسارين العسكري والسياسي، فإن الدورين الجديدين (التركي والروسي) سرعان ما امتدا إلى النطاق السياسي، فبعد مشاورات وتنسيق روسي– تركي، بادرت موسكو إلى استضافة مباحثات غير مباشرة بين فائز السراج والمشير خليفة حفتر في 13 يناير 2020. وطرحت موسكو على الطرفين صيغة مبدئية لاتفاق لوقف القتال، وافق عليها السراج فوراً، بينما رفض حفتر التوقيع عليها وغادر موسكو الأمر الذي أرجعه أحد كبار القادة في الجيش الوطني الليبي إلى أن: "توقيع الاتفاق كان يعني اعترافا بشرعية حكومة الوفاق، وبالتالي اعتراف بصحة توقيعها للاتفاق الأمني والبحري مع تركيا[2].

وما يثير الانتباه أكثر، في هذا السياق، هو أن محاولة موسكو وأنقرة سبقت موعد انعقاد مؤتمر برلين بأيام فقط، ما كان يشير بالفعل إلى رغبة روسية – تركية مشتركة لتولي زمام المسار السياسي، والاستفادة من بروز الحضور الميداني والدور العسكري لكل منهما في المشهد الليبي لإبرام اتفاق "سوتشي ليبيا"، عبر تكرار سيناريو التفاهم الروسي – التركي في سوريا أو ما يُعرف باتفاق "سوتشي" ؛ وهو التوجه الذي قوبل بقلق وتحفظ أوروبي وعربي، لذا تم الضغط على حفتر لعدم توقيع أي اتفاق في موسكو. كما أعلنت فرنسا صراحة أن مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية[3].

(1) تُوجه لقطر وتركيا اتهامات بتقديم الدعم بأشكال متعددة ليس فقط لحكومة طرابلس، لكن أيضاً لجماعات وميليشيات مسلحة في غرب ليبيا. انظر: https://bit.ly/2EbgoZx

(2) ليبيا: هل يخوض أردوغان مغامرة وقودها السوريون؟، موقع "بي بي سي"، 8 يونيو 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52959311

(3) بهاء الدين عياد، "سيناريو سوتشي ليبيا" يثير قلق الأوروبيين بعد جولات "الوفاق" بين موسكو وأنقرة"، موقع اندبندت عربية، 4 يونيو 2020.ص.25

لاشك أن الحديث عن مستقبل الأزمة الليبية في ظل هذه التشابكات والصراعات وتباين المصالح يصبح أمراً في غاية الصعوبة. فالحديث عن سيناريوهات التسوية والصراع تبدو متساوية، بالنظر إلى تداخل المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية، وهذا ما أثبتته تطورات العامين الأخيرين، وخصوصاً مستجدات الأشهر القليلة الماضية، فالعلاقة بين المسارين أقرب إلى علاقة الفعل ورد الفعل، ولذا تأتي النتائج على أحد المسارين "تالية" زمنياً على مسبباتها في المسار الآخر.

ومن اللافت أنه كلما طال الوقت الفاصل بين التطورات التي يعرفها المسارين، كان التأثر أعمق وأشد وضوحاً. ولعل الأطراف المنخرطة في الملف الليبي بدأت تدرك هذه الآلية أو المنهج المميز للعلاقة بين الميداني والسياسي، وهو ما يفسر تصاعد النشاط الدبلوماسي والمساعي الحثيثة التي بدأت تجري مؤخراً (منذ أسابيع) لاحتواء تداعيات التحول الميداني الجذري الذي نجم عن التدخل العسكري التركي، والذي بدأ قبل أكثر من ستة أشهر.

وما يزيد من تعقيد المشهد الليبي هو تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة في الأزمة وتعارض مصالحها بشكل كبير للغاية بشكل يجعل أي حديث عن تسوية محتملة أمراً في غاية الصعوبة، وكذلك الحال بالنسبة للحسم العسكري، إضافة إلى تبدُلات مواقف هذه الأطراف بين فترة وأخرى. فمن ناحية، لاشك أن كلاً من روسيا وتركيا قد أصبحا فاعلين رئيسيين وشريكين أساسيين في مجريات الأزمة وإدارتها، سواء على المستوى الميداني أو السياسي، ولكن الصراع بينهما محتدم على الأرض. كما أن أي توافق بينهما لن يحظى بقبول الأطراف الأخرى العربية والأوروبية التي لا تريد "مسار سوتشي" أخر في ليبيا يخضع لهيمنة تركيا وروسيا فقط.

من ناحية أخرى، يبدو الموقف الأمريكي غامضاً وغير واضح ولا سيما في ظل تعارض مصالح حلفاء واشنطن في الساحة الليبية وتصارعهم، ورغم أنها بدأت تميل قليلا إلى موقف حكومة السراج وتركيا بسبب التدخل الروسي الداعم للطرف المقابل،

فإن مواقفها ما تزال متوازنة وغير حاسمة، وهو ما أدى إلى تراجع وزنها النسبي في إدارة هذه الأزمة.

وزاد من هذا التراجع، انشغال الإدارة الأمريكية الحالية بالأوضاع الداخلية، في ظل أزمات وملفات متلاحقة تشمل أزمة "كوفيد-19"، والتظاهرات المضادة للعنصرية، فضلاً عن قيود ومقتضيات أجواء عام الانتخابات الرئاسية التي تجري في نوفمبر المقبل، وغلبة التوجه الانعزالي بصفة عامة على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، وإن كانت بعض الدراسات الأمريكية، بدأت تنصح إدارة ترامب بتنشيط دورها في ليبيا مجدداً، وتبني مواقف أكثر قوة وإيجابية في مواجهة المستجدات التي تضع ليبيا أمام تحدي الفوضى، وتمثل تحدياً أمام واشنطن والغرب عموما.

ومن ناحية ثالثة، ما يزال الموقف الأوروبي يعاني من الانقسام والتعارض الواضح بين مصالح دوله، ولا سيما بين إيطاليا وفرنسا، وهو الانقسام الذي أضعف هذا الموقف وجعله هامشياً. كما أثيرت تساؤلات عديد مؤخراً حول عدم قدرة أوروبا على وقف تدفق الأسلحة والمسلحين من تركياً إلى ليبيا عبر البحر بالرغم من مهمة "إيريني" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مايو 2020 لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة على ليبيا. رغم أن هناك مؤشرات وتقارير عدة بدأت تشير إلى تقارب وتنسيق أوروبي في مواجهة هذه الأزمة بعد التدخل العسكري التركي والتدخل الروسي وما يفرضانه من تحديات وتهديدات لمصالح أوروبا في ليبيا والمنطقة[1].

أما على المستوى الإقليمي العربي، فإن الأمر أصبح أكثر خطورة ولا سيما مع تنامي مخاطر التغلغل التركي الذي عزز حالة الاستنفار في دول المنطقة، وخاصة الدول المحورية فيها، التي تدرك خطورة الأزمة في ليبيا، سواء من جهة تأثير عدم الاستقرار الداخلي والفوضى الأمنية والسياسية على محيط ليبيا الإقليمي وجوارها الجيواستراتيجي أو من زاوية النموذج الذي تطرحه أو تروجه تطورات الوضع الداخلي

(1) Tuesday Reitano& others, Libya: The Politics of Power, Protection, Identity and Illicit Trade United Nations University, UK. (2017).p.97.

الليبي في المنطقة العربية؛ وهو نموذج شديد السلبية والخطورة في أكثر من اتجاه، خاصة بالنسبة للملفات والصراعات القائمة في بلدان أخرى في المنطقة، تحديداً سوريا واليمن.

كما أن النموذج الليبي من شأنه أن يشجع الجماعات المسلحة والفصائل الإرهابية، فضلاً عن جماعات الإسلام السياسي بمختلف تنويعاتها، على التمسك بالعنف والفوضى وسيلة للبقاء ولعب أدوار وتأمين مكاسب لنفسها أو لحساب أطراف وقوى خارجية، هذا ما يستدعي إليه جانب آخر لا يقل خطورة في ذلك النموذج، حال استمراره، وهو المتعلق بالاستقواء بأطراف خارجية واستدعاء دول أو قوى خارجية للتدخل المباشر لترجيح كفة داخلية على أخرى. ولا يتوقع، في هذا السياق، أن يستمر الصمت العربي في مواجهة التدخلات التركية أو أن يتم السماح لأنقرة وميليشياتها بالسيطرة على ليبيا. وهنا تبرز بصورة خاصة تصريحات الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي يوم 20 يونيو 2020 وتهديده بالتدخل المباشر في ليبيا والدعم العربي الواسع الذي لقيته هذه التصريحات[1].

إن كل هذه العوامل تجعل الأزمة الليبية مفتوحة على كل الاحتمالات من خلال:

- **سيناريو "سورنة ليبيا"**، الذي يجري على قدم وساق، من خلال التدخل المتزايد من قبل تركيا وروسيا في الصراع، ومن خلال قيام أنقرة بنقل آلاف المسلحين والإرهابيين من سوريا إلى ليبيا.
- **سيناريو التقسيم طويل الأمد** الذي يبدو محتملا أيضاً مع استمرار دعم القوى الخارجية لطرفي الصراع والتدخل المباشر لمنع أي طرف من تحقيق الحسم العسكري على الطرف الآخر.
- **سيناريو التسوية السلمية** الذي يظل مطروحاً في جميع الأحوال، وهو أفضل السيناريوهات لأنه يجنب ليبيا مزيد من الفوضى والدماء، ولكن هذا السيناريو يحتاج

(1) Tarek Megerisi, ،Why the 'Ignored War' in Libya Will Come to Haunt a Blinkered West"، Guardian ،March 24, 2020 .P.58

أولاً إلى توافقات واسعة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية التي لا يهم بعضها دماء الليبيين أو مصالحهم.

- **السيناريو العسكري المفتوح** الذي تزداد احتمالاته مع استمرار الغطرسة التركية وتدخلاتها الفجة في ليبيا.

رأي الباحثة لقد وصلت الأزمة الليبية إلى مستويات خطيرة من التعقيد وأصبحت تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية. وما لم يتم تدخل الأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما الولايات المتحدة، والأمم المتحدة لوضع حد لهذا الصراع، فإن عواقبه ستكون خطيرة على جميع القوى ومدمرة على أبناء الشعب الليبي.

وملامح هذه التسوية معروفة، وهي ترك الأمور للشعب الليبي لاختيار من يريد أن يحكمه بعملية انتخابية شفافة وذات مصداقية، وإخراج جميع القوات والميليشيات المرتزقة من ليبيا، وكذلك الجماعات المتطرفة التي لا تشكل خطر على الشرق الأوسط فقط، بل وكذلك على أوروبا[1].

يمكن القول أن ليبيا أمام عدة خيارات للمستقبل:

ومن بين السيناريوهات المحتملة لليبيا هو تقسيمها إلى مناطق شرقية وغربية؛ فالواقع الجغرافي لليبيا الذي أتاح في الماضي – وطيلة قرون طويلة – قيام ثنائية إقليميْ برقة وطرابلس، مع بروز إقليم فزان في الجنوب أحياناً. والذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فدرالية قبل التوحّد في دولة مركزية. قد يجعل ليبيا أمام احتمال جدّي للانقسام السياسي، أو لقيام دولة هشة تتعدّد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية، ففي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي من الأطراف. يمكن تصور أن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث، بحيث يبقى النظام في إحداها. وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح،

(1) Frederic Wehrey" ،With the Help of Russian Fighters, Libya's Haftar Could Take Tripoli "،Foreign Policy ،December 5, 2019..P.77

حيث ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها، وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان[1].

فهو سقوط حكومة النظام السابق وسيطرة قوى المعارضة على كامل أقاليم البلاد، وهو الأقرب للتحقق –من وجهة نظرنا– حال تقديم الدعم للثوار، أو زيادة الضغط على النظام ومحاصرته بما قد يدفع إلى انهياره من الداخل. ولعل سعي المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية لاستصدار مذكرة اعتقال للقذافي وابنه سيف الإسلام تأتي في هذا السياق.

على أن ذلك السيناريو يحتمل داخله عدة سيناريوهات فرعية يمكن إجمالها في أربعة سيناريوهات محتملة على النحو التالي:

1- سقوط الدولة وانقسامها: وذلك بفعل صراعات داخلية بين رفقاء الأمس- الذين سيتحولون إلى فرقاء الغد- حول مغانم مرحلة ما بعد القذافي، وهو ما قد يقود بدوره إلى انقسام إقليمي في أرض الواقع بين دويلات شرق وغرب وربما جنوب البلاد، خاصة وأن التركيبة السياسية والقبلية والاجتماعية للمجلس الانتقالي تضم خليطا من القوى لا يجمعه –من وجهة نظري- سوى هدف إسقاط القذافي دونما رؤية واضحة لمرحلة ما بعد نظام القذافي. وهذا السيناريو سيقود حتما لمزيد من الفوضى الداخلية والإقليمية. لذا سيظل سيناريو الانقسام واردا وقد يتطلب تدخلا دوليا في صورة إرسال قوات حفظ سلام أجنبية، أو شيئًا أكثر فاعلية إلى ليبيا لتوفير الأمن. وهو ما سيثير الكثير من المخاوف والتساؤلات حول من الذي سيقوم بتوفير القوات أو يقبل بتحمل التكاليف[2].

2- التحول الديمقراطي: ومؤدى هذا السيناريو قدرة المجلس الانتقالي على دعم نظام التعددية الحزبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كافة القوى السياسية على

---

(1) SensiniPaoloSowing Chaos: Libya in the Wake of Humanitarian Intervention, trans. Alexander M. Synge. Atlanta: Clarity. , (2016).p84

(2) David D. Kirkpatrick" ،A Police State with an Islamist Twist: Inside Hifter's Libya "،New York Times ،April 14, 2020.P.65

قدم المساواة، وهو ما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار داخلي وإقليمي، على أنه يحول دون ذلك السيناريو ميراث وتراكمات النظام السابق المعادي لكل ما هو غربي من نظم وفكر، وهو الميراث الذي تشكلت حوله مجموعات لا يستهان بها من المستفيدين وأصحاب المصالح الذين لن يسلموا هم ولا فئاتهم الاجتماعية وأنصارهم القبليين بسهولة بمعطيات ذلك التحول[1].

3- النموذج اليعقوبي: حيث تسعى قوى المعارضة إلى القطيعة مع كل ما هو قديم من نظم وتشكيلات اجتماعية واقتصادية وسياسية والتغيير الجذري لكل هذه التشكيلات، وإقصائها من الساحة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي سيقود حتما إلى توترات وصراعات داخلية وإقليمية طويلة المدى.

4- اختطاف النظام (الدولة): ويفترض هذا المسار سيطرة إحدى القوى (قبلية، عسكرية، إسلامية...)، على السلطة واستئثارها بها، مقصيه كافة القوى الأخرى من الساحة ترغيبا وترهيبا، بما يسفر في النهاية عن نموذج استبدادي جديد للسلطة والحكم في البلاد.

- **خاتمة**

إن قدرة النظام الليبي على التغلب على كل التحديات والتحالفات التي تواجهه استنادا إلى تحالفاته القبلية والإقليمية العربية والأفريقية، وأرصدته المالية واستعادته السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ورغم ضعف ذلك الاحتمال في ضوء المعطيات الآنية على أرض الواقع السياسي والعسكري، فإنه حال حدوثه سيؤدي إلى كثير من التعقيدات الإقليمية والدولية سيتعين معها غالبا الإطاحة بالنظام من خلال العمل السري وفرض العقوبات أو تعديل سلوكه فحسب من خلال التدابير الاقتصادية وغيرها. وهذا، على أي حال، هو المنحى الذي سبق وأقنع القذافي من قبل بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

(1) Gregory Alegi et al., Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War, ed. Karl P. Mueller. Santa Monica, CA: Rand. (2015).P.122

أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة والمتغيرات فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حتى إنه لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا سيحدث لاحقًا، على أن المؤكد، إنه أي كان ما ستسفر عنه الأحداث فإنه سيكون له تداعيات داخلية وإقليمية ودولية.فمن الواضح إنه، كلما زاد أمد بقاء النظم المستبدة في الحكم، كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار بعد زوالهم من السلطة، خاصة إذا جاءت الإطاحة بهم عبر عمل قسري، الأمر الذي يفرض بقوة ضرورة قيام نظم تؤمن بتداول سلمي للسلطة بصورة سلمية ودورية على نحو يحول دون قيام نظم مستبدة طويلة الأمد بالمنطقة.

- **المراجع**

1. سامح راشد: مآلاتالأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187 (جامعة الدول العربية، صيف 2019)،
2. كميل الطويل، مسار الحل الليبي: ما الفرق بين «إعلان القاهرة» و«مخرجات برلين»؟، جريدة "الشرق الأوسط"، 13 يونيو 2020.
3. https://bit.ly/3fqEHmn
4. الازمة الليبية بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية"، الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، 15 فبراير 2020.
5. تُوجه لقطر وتركيا اتهامات بتقديم الدعم بأشكال متعددة ليس فقط لحكومة طرابلس، لكن أيضاً لجماعات وميليشيات مسلحة في غرب ليبيا. انظر: https://bit.ly/2EbgoZx
6. ليبيا: هل يخوض أردوغان مغامرة وقودها السوريون؟، موقع "بي بي سي"، 8 يونيو 2020.
7. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52959311
8. بهاء الدين عياد، "سيناريو "سوتشي ليبيا" يثير قلق الأوروبيين بعد جولات "الوفاق" بين موسكو وأنقرة"، موقع اندبندت عربية، 4 يونيو 2020.

- **المراجع الاجنبية:-**

9. El-Katiri, MState-building challenges in a post-revolution Libya, Carlisle Barracks: Army War College Strategic Studies Institute., (2012).
10. Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C... Revolution empirics: predicting the Arab Spring. Empirical Economics2016
11. Coughlin, Con, "Al Qaeda in the Age of Obama," Wall Street Journal, December 7, 2012.

12. William DanversBuilding a New Foundation for Stability in Libya, Centre for American Progress, USA. , (2016).

13. Rahman Aminur and Michele Di MaioThe Private Sector amid Conflict: The Case of Libya, World Bank: Washington. , (2020).p63

14. Kathiri, Mohammed El- State-Building Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute Busoud, Aref, and DejanŽivković,)2016

15. "E-Government in Libya", Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,

16. Busoud, Aref, and DejanŽivković,)2016(. "E-Government in Libya", Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,p65

17. Capasso, Matteo, JędrzejCzerep, Andrea Dessì, Gabriella Sanchez, 2020

18. . Libya Country Report, 2020,

19. Christopher Fermor,)2012/13(. NATO's decision to intervene in Libya Realist principles or humanitarian norms? Journal of Politics & International Studies, 8, Winter. 2011:

20. Christopher S. Chivvis et al. Libya's Post-Gaddafi Transition: The Nation-Building Challenge. Santa Monica, CA: Rand, (2012).

21. El-Katiri, M., (2012). State-building challenges in a post-revolution Libya, Carlisle Barracks: Army War College Strategic Studies Institute. (2012).

22. EUMusanada for Libya Program Documents. , (2020).

23. Global Witness, Libya. Accessible: (2019).

24. Fanack, Population of Libya. 2020,

25. COMMON COUNTRY ANALYSIS – LIBYA.,UNITED NATIONS SUPPORT MISSION IN LIBY. 2021

26. Gregory Alegi et al Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War, ed. Karl P. Mueller. Santa Monica, CA: Rand. ., (2015).

27. Megerisi, Tarek, (2018). Order from Chaos: Stabilizing Libya the Local Way, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, July 2018 – ECFR/265.

28. Kathiri, Mohammed El- State-Building Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute. (2012).

29. Perroux, Jean-Louis Romanet,)2019(. "The deep roots of Libya's security fragmentation", Middle Eastern Studies, 55(2), pp. 200–224.

30. RahmanAminur and Michele Di Maio, The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya, World Bank: Washington. (2020).

31. Vyas-Doorgapersad, Shikha, Lukamba-Muhiya. Tshombe and Ernest PeprahAbabio, Public Administration in Africa: Performance and Challenges, Routledge. 2013:

32. Tuesday Reitano& others, Libya: The Politics of Power, Protection, Identity and Illicit Trade United Nations University, UK. (2017).

33. ([1])SensiniPaoloSowing Chaos: Libya in the Wake of Humanitarian Intervention, trans. Alexander M. Synge. Atlanta: Clarity. , (2016).

34. Gregory Alegi et al., Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War, ed. Karl P. Mueller. Santa Monica, CA: Rand. (2015).

35. .Tuesday Reitano & others, Libya: The Politics of Power, Protection, Identity and Illicit Trade United Nations University, (2017).